(بسم الله الرحمن الرحيم)

***كلية التربية**
المجلة التربوية
***

المسئولية المدنية المهنية للمعلم .... وآليات تنمية الوعي بها في العصر الرقمي

إعداد

أ.د/ إيمان محمد عبد الوارث امام

أستاذ المناهج وطرق التدريس – كلية البنات، جامعة عين شمس

المجلة التربوية ـ العدد الثامن والستون ـ ديسمبر ٢٠١٩م

Print:(ISSN ١٦٨٧-٢٦٤٩) Online:(ISSN ٢٥٣٦-٩٠٩١)

تستهدف ورقه العمل توضيح أبعاد وجوانب المسئولية المدنية المهنية للمعلم اللازم تنمية الوعي بها لدي الطالب المعلم من منطلق أن لكل مهنه مجموعة من القوانين التي تحكمها وتقنن مسؤلياتها وحقوق العاملين بها والحدود القانونية للتعامل معهم أو مع

الجمهور، وذلك من أجل الإلتزام بالواجبات والتمسك بالحقوق التي تقرها تلك القوانين ومن ثم إعداده لمرحلة خروجه إلي سوق العمل وتولي المسؤلية في إطار المجتمع، كما تتطرق الورقة لآليات تنمية الوعي بأبعاد وجوانب تلك المسئولية في العصر الرقمي حيث تتناول المدونات الإلكترونية التعليمية كأحد المستحدثات التكنولوجية في العصر الرقمي والتي يمكن توظيفها لتنمية الوعي بأبعاد وجوانب تلك المسئولية لدي الطالب المعلم .

وتتناول ورقة العمل النقاط التالية :

- **أهمية وعي المعلمين ومن يعدون للعمل بمهنة التعليم بالتشريعات المهنية وأبعاد وجوانب المسئولية المدنية للمعلم .**
- **الواقع الحالي لمستوي الوعي القانوني لدي المعلمين بأبعاد وجوانب مسئولياتهم المدنية المهنية وبالتشريعات القانونية المنظمة لتلك المسئوليات.**
- **مفهوم المسئولية وأنواعها.**
- **أنواع المسئولية التقصيرية.**
- **أركان المسئولية المدنية.**
- **أبعاد وجوانب المسئولية المدنية المهنية للمعلم وتتضمن :**

١- المفهوم القانوني للمعلم وماهية إلتزاماته. ٢- أساس مسئولية المعلم وحالاتها.

٣- صور خطأ المعلم. ٤- طرق دفع مسئولية المعلم.

٥- أثر إنعقاد مسئولية المعلم.

- **ماهية المدونات الإلكترونية ومفهومها.**
- **أنواع المدونات الإلكترونية.**
- **مكونات المدونة الإلكترونية.**
- **أهمية توظيف المدونات الإلكترونية في العملية التعليمية.**
- **التوصيات.**

المقدمة:

لاتستقيم حياه ولاتزدهر أمة دون قوانين ونظم تحدد العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وتوضح الحقوق والواجبات وأسس المعاملات ومن المبادئ المسلم بها والمتعارف عليها في كل المجتمعات التي تحكمها قوانين أنه: "لاجهل بالقانون" بالتالي فإنه لا عذر للإنسان الغير

متخصص، بعدم معرفته بالقانون بالحد الذي يحميه من الوقوع بمخالفة أو خطأ بسيط أو فادح، قد يمس بحريته أو ماله ومن ثم أصبحت الثقافة القانونية أمر هام وضروري في حياه كل فرد بل لانكون مغالين إذا قلنا أن الثقافة القانونية أضحت من أهم المعارف التي يجب أن يتحلي بها الفرد في حياتنا المعاصرة.

وتعد الثقافة القانونية أحد الروافد الهامة التي تقوي الشخصية للإنسان والمجتمع عامة، وتجعل من هذا الإنسان أداة قادرة علي مواجهة الحياة بغير جهل وتجعل المجتمع قادر علي حماية أفراده ومؤسساته بثقافة وعلم وقدرة عالية ومن ثم فإن نشر وتنمية ثقافة الوعي بالقانون أضحت من أهم مجالات التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وشرط لكل معادلة إصلاح في جميع المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمع ، فالثقافة القانونية تهدف إلي تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون من خلال تزويدهم بالمعارف والمفاهيم والإتجاهات والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين والتشريعات واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الإلتزام وقيم الضبط والربط والحس بالمسئولية المهنية والإجتماعية والسلوكية لدي الفرد.

وإذا كانت الثقافة القانونية تمثل ضرورة لكل أفراد المجتمع فإنها بالنسبة لطلاب الجامعة نقطة تحول وعامل نمو وإطار حياة ذلك أن أهمية الجامعات تنبع من مسؤليتها عن إعداد وتأهيل الشباب الجامعي المتزن والمتكامل الشخصية للقيام بالواجب العلمي والعملي تجاه الأمة والمجتمع، وتتضاعف هذه الأهمية بالنسبة للطالب المعلم من منطلق أن لكل مهنه مجموعة من القوانين التي تحكمها وتقنن مسؤلياتها وحقوق العاملين بها والحدود القانونية للتعامل معهم أو مع الجمهور، مما يعني ضرورة أن يكون الطالب المعلم علي وعي بالقوانين التي تعالج وتنظم مسؤلياته المدنية المهنية مستقبلا وذلك من أجل الإلتزام بالواجبات والتمسك بالحقوق التي تقرها تلك القوانين ومن ثم إعداده لمرحلة خروجه إلي سوق العمل وتولي المسؤلية في إطار المجتمع.

أهمية وعي المعلمين ومن يعدون للعمل بمهنة التعليم بالتشريعات المهنية وأبعاد وجوانب المسئولية المدنية للمعلم.

ان تحقيق درجة من الوعي القانوني لدي المعلمين أو من يعدون للعمل بمهنة التعليم بحقوقهم ومسئولياتهم المدنية المهنية بات من أهم التوجهات التي تفرض نفسها علي الساحة التربوية وعلي مؤسسات الإعداد في المرحلة الجامعية لأنها المرحلة التي تسبق

خروج المتعلم إلي سوق العمل وتحمل مسؤلياته الإجتماعية والمهنية ، وتكمن أهمية وضرورة الوعي بأبعاد وجوانب المسئولية المدنية للمعلم في النواحي التالية:

- **يعد المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية ويحتل الصدارة بين العوامل التي تؤثر في تحقيق التربية لأهدافها العامة والتي تحقق في النهاية أهداف المجتمع والدولة وحتي يكون هذا التأثير فاعلاً بشكل إيجابي لابد أن تتوفر لدي المعلم معارف وإتجاهات متعددة تساعده علي تأدية الدور المناط به، وتعد المعرفة القانونية والإتجاهات الإيجابية السلمية من أهم ما يجب أن يتحلي به المعلم، حيث يجب أن يكون قادراً علي فهم القوانين والأنظمة التيُ تسير مهنته التي ينتمي إليها ويكتسب إتجاهات إيجابية نحو أهمية هذه القوانين وتطبيقها في ضبط العمل وتحقيق متطلباته.**
- **يُعد المام المعلم بحقوقه وواجباته المهنية والقوانين والتشريعات المنظمة لعلاقاته داخل المدرسة وخارجها، ضرورة قصوي، حتي يستطيع تكوين علاقات سليمة وممارسات خالية من مخالفات قانونية تحمية من التعرض للمسائلة القانونية.**
- **يعد الوعي القانوني للمعلم ضرورة كونة يتعامل مع شريحة كبيرة من الطلاب في عصر الإنفجار المعرفي والتطور التكنولوجي وما صاحبها من تطور الأفكار والممارسات الحياتية إضافة إلي أن دور المعلم التربوي والتعليمي والرقابي علي الطلاب يزيد من حجم مسئوليته في وقت كثرت فيه المؤسسات القانونية وأصبح المجتمع يلجأ إليها في الحصول علي حقوقه ومن ثم أصبح حتما عليه أن يعي ويدرك ويمارس القانون حتي لا يجد نفسه عرضه لدعوي قضائيه من قبل أحد أفراد المنظومة التعليمية.**
- **يواجه المعلم في ممارسته لعمله متطلبات قانونية تتدرج من مجرد التوقيع بالحضور والإنصراف والغياب والأجازات إلي الشكل القانوني لأدائه العمل داخل الفصل والمدرسة وعلاقته بالزملاء والرؤساء والتلاميذ وأوليا الأمور وغيرها من النشاطات التي تؤكد أن القانون يتدخل في جميع جوانب حياة المعلم وتعاملاته.**
- **وعي المعلم بحقوقه القانونية وواجباته المهنية بالإضافة إلي وعيه ببعض القوانين الهامة في المجتمع يؤثر في سلوكه ويرقي بمستوي آدائه لواجباته وتحمله لمسئولياته ومن ثم تنعكس سلوكياته علي تلاميذه وهو ما يعد ضرورة ملحة في ظل ضعف القيم والأخلاق وإتساع دائرة العنف والجريمة وغيرها من مشاكل العصر.**

- **التدريس كوظيفة يتطلب في جانبه الموضوعي قدراً محدداً من الأعباء والمسؤوليات التي يجب أن يكون المعلم علي وعي بها حتي يتسني له تحقيق أهداف معينة تتصل بالتلاميذ الذين هم جمهور المنتفعين بالمدارس.**
- **المعلمون علي علاقة ثابتة بالتلاميذ ولديهم مسؤوليات تجاههم، كما أنهم لايتمتعون بالحصانة ومسئولون عما يفعلون من أضرار ولذلك فهم في وضع تكون فرصة تورطهم في دعوي قضائية بسبب مسئولية الأضرار موجودة دائما ومن ثم كانت ضرورة أن يكون المعلمين علي علم بمسؤولياتهم القانونية المتعلقة بمهنتهم.**

الواقع الحالي لمستوي الوعي القانوني لدي المعلمين بأبعاد وجوانب مسئولياتهم المدنية المهنية وبالتشريعات القانونية المنظمة لتلك المسئوليات.

ان المتابع للواقع التربوي يلاحظ قصور في مستوي الوعي القانوني لدي المعلمين بأبعاد وجوانب مسئولياتهم المدنية المهنية وبالتشريعات القانونية المنظمة لتلك المسئوليات وهذا هو ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة، فقد إنتهت تلك الدراسات إلي وجود ضعف شديد في مستوي إلمام المعلمين بحقوقهم والتزاماتهم المهنية، وضعف معرفتهم بالقوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التعليم.

هذا فضلا عن أن ما ينشر في الصحف اليومية من حوادث وقضايا تخص المعلم في كثير من الأحيان تعكس ضعف وعيه بالتشريعات التي تخص مهنتة وتوضح حدود علاقته مع الآخرين سواء أكان هؤلاء من الطلبة أم أولياء الأمور أم الرؤساء في العمل.

ويرجع هذا القصور في مستوي الوعي القانوني للمعلمين بأبعاد وجوانب مسئولياتهم المدنية المهنية إلي الأسباب التالية:

- **أن الجانب الثقافي من جوانب إعداد الطالب المعلم لايحظي إلا بالقليل من الإهتمام في برامج الإعداد علي الرغم من أهميته ومن تعالي الدعوات التي تطالب بتطوير كليات التربية والإرتقاء بمستوي إعداد المعلم لتلبية ما يواجهه من مسئوليات وتحديات فمنذ أن عرفت مصر التعليم والمعلمين وهي تنظر إلي جانب إعداد المعلم نظره أحادية تقتصر علي كيفية التوصيل الجيد للتلاميذ، فهي لم تنظر إلي جانب إعداده للقيام بمهام عمله، ولم تهتم أيضا بتدريس توصيف عمل المعلم حتي لايقع أثناء عمله في أخطاء من شأنها أن تعرضه للمسائلة القانونية.**
- **غياب البعد القانوني في برامج إعداد الطالب المعلم والتي تكاد تخلو من أي مقررات تستهدف نشر الثقافة القانونية وتحقيق درجة من الوعي القانوني بأبعاد وجوانب مسئوليته المدنية المهنية، في الوقت التي تُدخل بعض الكليات المكون القانوني في مقرراتها كجزء من الإعداد المهني لطلابها مثل كليات الطب والإعلام والصيدلة والتجاره والكليات العسكرية... إلخ.**
- **أن برامج تدريب المعلم بعد التخرج تنحصر في برامج التدريب من أجل الترقي أي بعد مرور العديد من السنوات قد تصل إلي عشر سنوات بعد إستلامه العمل في المهنه وبعد أن يكون قد تعرض للمسائلة القانونية أو علي الأقل لعدد من المشكلات التي تتعلق بمسئولياته وحقوقه المهنية وهذه البرامج تقدمها الإدارة العامة للتدريب بمنطقة السيدة زينب، تمنح المعلمين قدراً من التوعيه القانونية ببعض تشريعات المهنة من خلال محاضرة أو محاضرتين علي الأكثر مدة كل منهما لاتتجاوز ساعتين تتناول أنواع الإجازات المستحقة للمعلم ومدة كل منها وكيف يتظلم من جزاء وقع عليه ومدة هذا التظلم، وبعض تشريعات خاصة بشئون الطلاب والمعلمين وهي مدة غير كافية لتغطية جانب الثقافة القانونية اللازمة للمعلم أما الجهات الآخري التي تقدم برامج تدريب للمعلمين مثل مركز التدريب بالإسماعلية، ومركز التدريب بمدينة مبارك للتعليم بمنطقة ٦ أكتوبر فهي تقدم برامج تدريب للمعلمين في مجال تكنولوجيا التعليم وتدريب علي كيفية تشغيل الكمبيوتر وبرامجه المختلفة.**
- **أن المعلمين يدركون حقوقهم ومهام مسئولياتهم من خلال ثقافة شائعة بينهم يتوارثونها**

عبر الأجيال أو من خلال تجارب لهم ولزملائهم وهي ثقافة ضعيفة الإرتباط بالقانون وقد تتفق أو تختلف مع التشريعات القانونية التي تحكم عملهم والتي ينبغي الإلمام بها.

- **ومن ثم وفي ضوء ما سبق كانت الحاجة الملحة للبحث عن آليات عملية منظمة لنشر الثقافة القانونية وتحقيق درجة من الوعي القانوني لدي المعلمين بمتطلبات العمل من حقوق وواجبات وظيفية وقوانين وتشريعات ولوائح منظمة لتلك الحقوق والواجبات، وتأتي مؤسسات الإعداد علي راس تلك الآليات والتي يمكنها أن تضطلع بالدور الكبير في تحقيق الوعي القانوني للمعلمين وذلك بإدراج مقررات دراسية تستهدف تنمية وعي الطالب المعلم بحقوقه ومسئولياته المدنية المهنية والقوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التعليم .**

❖ مفهوم المسئولية وأنواعها:

المسئولية هي إحدي الصفات التي يتميز بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية ومسئولية الإنسان ترجع إلي العقل وقدرته علي التفكير، فالإنسان من حث المبدأ حر في تصرفاته ولكن هذه الحرية قد تصطدم بحاجز منيع هو عدم الإضرار بالغير ويترتب علي ذلك أن الحرية في التصرف تتقيد بحدود وهذه الحدود قد تفرضها الأخلاق وقد يفرضها القانون وبمجرد تجاوز هذه الحدود تترتب المسئولية، ومن ثم فالمسئولية هي تشخيص لحالة الفرد الذي إقترف أمراً من الأمور يستلزم التبعة والمؤاخذة، ويمكن تعريفها بوجه عام بأنها "إلتزام المسئول في حدود القانون بتعويض الغير المتضرر عن الضرر الذي أصابه نتيجه ما لحقه من تلف مال أو ضياع منافع أو عن ضرر جزئي أو كلي مادي أو معنوي حادث للنفس".

وتنقسم المسئولية حسب درجة خطورة الضرر المترتب عن عمل الشخص وطبيعة الجزاء الذي يوقع علي الفاعل إلي:

مسئولية أدبية: يحدد نطاقها قواعد الأخلاق حيث توضح ما يجب أن يكون عليه الشخص في سلوكه نحو ربه، ونفسه، وغيره من الناس، ويتمثل الجزاء المترتب عليها في تأنيب الضمير أو إستهجان المجتمع أو العقاب الإلهي في الأخره، فالخطأ موضع المؤاخذه هنا خطأ أدبي، ومن ثم لاتتوقف المسئولية الأدبية علي إصابة الغير بضرر، إذ أنها فكرة شخصية محضة تقوم علي ما يحس به المسئول أدبيا، ويترتب علي ذلك أن المسئولية الأدبية أوسع نطاقاً من المسئولية القانونية فهي مسئولية أمام الله أو مسئولية أمام الضمير أما المسئولية القانونية فهي مسئولية شخص أمام شخص آخر.

مسؤلية قانونية: يحدد نطاقها القانون حيث توضح القاعدة القانونية ما يجب أن يكون

عليه الشخص في سلوكه مع غيره من الناس، فالخطأ موضع المواخذة هنا خطأ قانوني يتمثل في الإخلال بإلتزام قانوني ويتعرض مرتكب هذا الخطأ لجزاء قانوني قد يكون عقوبه إذا كان هذا الإخلال يمس مصلحة المجتمع وهذه هي المسئولية الجنائية وقد يكون مجرد تعويض يلزم به المسئول إذا إقتصر أثر هذا الإخلال علي المساس بمصلحة فرديه، وهذه هي المسئولية المدنية (عز الدين الدناصوري و عبد الحميد الشواربي، ١٩٩٧، ص:٨، ٩) (محمد أحمد سلام ، ٢٠١٦، ص:٨).

وتنقسم المسئولية القانونية علي النحو السابق إلي: المسئولية الجنائية ، و المسئولية المدنية.

وإذا كانت المسئولية المدنية بوجه عام هي: المسئولية عن تعويض الضرر الناجم عن الإخلال بإلتزام مقرر في ذمة المسئول، سواء كان هذا الإلتزام محدداً في نصوص أو غير محدد فإنها تنقسم إلي نوعين هما:

المسئولية العقدية: **وهي التي تترتب علي الإخلال بالإلتزام الناشئ عن عقد قائم بين المخطئ والمتضرر.**

المسئولية التقصيرية: **وهي التي تنشأ نتيجة الإخلال بإلتزام قانوني عام يفرض عدم الإضرار بالغير (عز الدين الدناصوري و عبد الحميد الشواربي، ١٩٩٧، ص: ١٠، ١١).**

وتندرج مسئولية المعلم المدنية تحت هذا القسم من المسئولية سواء عن خطئه الشخصي أو مسئوليته عن فعل الغير كمتولي رقابة، ومن ثم كانت الحاجة إلي التطرق إلي أنواع المسئولية التقصيرية.

أنواع المسئولية التقصيرية:

تترتب المسئولية التقصيرية علي كل عمل غير مشروع يقوم به الشخص عن عمد أو غير عمد فيسبب ضرراً للغير فيتولد عن هذا العمل التزام علي عاتق الشخص بالتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه، وتتضمن المسئولية التقصيرية أنواعاً عدة علي النحو التالي:

المسئولية عن العمل الشخصي: وهي مسئولية الشخص عن العمل أو الفعل الذي يصدر منه شخصياً، وتعد القاعدة العامة في المسئولية التقصيرية وتقوم علي مبدأ مفاده أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض وتتميز بكونها تقوم علي أساس خطأ واجب الإثبات فيتعين علي المتضرر أن يثبت الخطأ التقصيري من جانب المسئول حتي يتسني له الحصول علي تعويض.

المسئولية عن عمل الغير: **قد توخي المشرع التيسير علي المضرور في الحصول علي التعويض، فأزاح عن عاتقه عبء إثبات الخطأ، وأقام حالات خاصة في المسئولية علي الخطأ المفترض منها المسئولية عن عمل الغير حيث يكون الشخص مسئولا عن عمل الغير في حالتين:**

أ- مسئولية متولي الرقابة عن فعل الأشخاص الخاضعين لرقابته.

ب- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة (أحمد محمد عطيه محمد ، ٢٠٠٧، ص:١١، ١٢).

❖ أركان المسئولية المدنية:

كل مسئولية إنما تنشأ عن إخلال بالتزام سابق فهي تجتمع علي تقصير وضرر وعلاقة سببية بين التقصير والضرر، وقد يختلف نوعها بعد ذلك بإختلاف مصدر هذا الإلتزام علي النحو الذي أوضحناه سابقا، ومحل المسئولية علي إختلاف أنواعها هو إصلاح الضرر الواقع من جراء عدم تنفيذ الإلتزام بما يقابله في حدود الإمكان، ويكون ذلك عادة بالحكم علي المخل بتعويضات تحل محل هذا التنفيذ.

علي أنه في جميع هذه الأحوال، يجب أن تتوافر الأركان المقررة لقيام المسئولية علي العموم، وهذه الأركان هي: خطأ، ضرر، علاقة سببية بين الخطأ والضرر (عز الدين الدناصوري و عبد الحميد الشواربي، ١٩٩٧، ص:١٠).

❖ أبعاد وجوانب المسئولية المدنية المهنية للمعلم:

إن البحث في مسئولية المعلم المدنية المهنية يقتضي التطرق للنقاط التالية والتي تشكل في مجموعها أبعاد وجوانب تلك المسئولية اللازم تنمية الوعي بها لدي الطالب المعلم وهي علي النحو التالي:

١- المفهوم القانوني للمعلم وماهية إلتزاماته. ٢- أساس مسئولية المعلم وحالاتها.

٣- صور خطأ المعلم. ٤- طرق دفع مسئولية المعلم.

٥- أثر إنعقاد مسئولية المعلم.

وفيما يلي تفصيل لتلك النقاط:

- المفهوم القانوني للمعلم وماهية إلتزاماته:

المعلم هو الشخص الذي يجب عليه قانوناً أو إتفاقاً إعطاء التعليم للأطفال عديمي التمييز أو القصر ورقابتهم، وترتيباً علي ذلك فإن من اللازم لثبوت صفة المعلم أن يتوافر

عنصرين جوهريين: عنصر معنوي وهو التعليم أو التربية وعنصر موضوعي وهو الرقابة، ومن ثم تتحدد إلتزامات المعلم في: الإلتزام بالتعليم ، و الإلتزام بالرقابة ،و يرتبط الإلتزام بالرقابة بمسئولية المعلم إرتباط العلة بالمعلول حيث تدور مسئولية المعلم قانوناً وقضاء- وجوداً وعدماً مع القصور في أداء هذا الإلتزام أو أدائه بما ينبغي من عناية كافية، وتتضح مدي أهمية هذا الواجب الذي تدور معه مسئولية المعلم وجوداً وعدماً في أن كافة تشريعات العالم أجمع لا تساءل المعلم إلا بمقتضي هذا الواجب الملقي علي عاتقه برقابة تلاميذه (جابر فهمي عمران ، ٢٠١٥، ص: ١٠٢- ١١٠).

- أساس مسئولية المعلم وحالاتها:

تندرج مسئولية المعلم المدنية تحت المسئولية القائمة علي العمل الشخصي طبقاً للمادة (١٦٣) من القانون المدني المصري اذا ما سبب المعلم بفعله المباشر الضرر للتلميذ أو حدث الضرر للأخير من الغير، كما تندرج تحت المسئولية عن عمل الغير كمتولي رقابة إذا ما أحدث التلاميذ الخاضعين لرقابته الضرر للغير طبقا للمادة (١٧٣) من القانون المدني المصري، وإذا أخذنا مسئولية المعلم بالمفهوم العام فإن تحديد أساسها يختلف حسب شخص المضرور وشخص من وقع منه الفعل الضار، حيث يرتبط تحديد أساس المسئولية المدنية للمعلم في القانون الوضعي المصري بمحدث الضرر فقد يُحدث الضرر أحد التلاميذ بالغير وقد يقع الضرر علي أحد التلاميذ وفيما يلي تفصيل لحالات مسئولية المعلم:

١- أساس مسئولية المعلم في حالة الضرر الذي يحدثه التلميذ للغير:

ربط المشرع بين الضرر الذي يحدثه التلميذ الخاضع لرقابة المعلم للغير وخطأ المعلم، وقد أقام المشرع المصري مسئولية المعلم عن الأضرار التي يحدثها التلميذ للغير أثناء الخضوع للرقابة علي أساس الخطأ المفترض طبقاً للفقرة الأولي من المادة (١٧٣) مدني مصري وبذلك فإن المضرور من فعل التلميذ الخاضع لرقابة المعلم لايكلف بإثبات خطأ الأخير في الرقابة، لأن المشرع أقام قرينة بسيطة علي وجود خطأ المعلم المفترض، حيث إفترض أن حدوث الفعل المسبب للضرر من التلميذ القاصر سببه تقصير المعلم في القيام بواجب الرقابة، أو عدم القيام بهذا الواجب ما ينبغي من العناية، وإنما يكلف المضرور بإثبات خطأ التلميذ الخاضع للرقابة طبقا للقواعد العامة (أحمد محمد عطية محمد ، ٢٠٠٧، ص: ٥٣- ٦٤) وتتضمن هذه الفئة من الأضرار ثلاث حالات تنعقد مسئولية المعلم بسببها في مواجهة المضرور وهي علي النحو التالي:

أ- ضرر يقع للغير بخطأ التلميذ ب- ضرر يقع للغير بفعل التلميذ.

جـ- ضرر يقع للغير بشئ بين يدي التلميذ

٢- أساس مسئولية المعلم في حالة الأضرار التي تحدث للتلاميذ:

الأضرار التي تحدث للتلاميذ قد يحدثها المعلم بفعله المباشر وقد يحدثها التلميذ بنفسه وقد يحدثها الغير للتلميذ، وقد أخضع المشرع المصري مسئولية المعلم في هذه الحالات الثلاث للخطأ الثابت طبقاً للقواعد العامة والتي نصت عليها المواد ١٦٣/ ١٦٤ من القانون المدني ويلتزم المضرور بإثبات خطأ المعلم (أحمد محمد عطية محمد ، ٢٠٠٧، ص: ٦٧- ٧٣).

- صور خطأ المعلم:

للمعلم عدة وظائف أو له عدة مهام، ومن المتصور أن يكون خطأه في أي منها أو فيها جميعاً وتتمثل تلك الوظائف كما أوضحنا سابقاً في التعليم والتربية والرقابة، إلا أن الواقع التطبيقي لمسئولية المعلم لايعتد سوي بالخطأ في الرقابة، وإن كان هذا الأخير قد يبدو متضمنا لخطأ في التعليم، أو لخطأ في التربية بحيث يبدو هذين الأخريين كظلين مستترين للخطأ في الرقابة .

- طرق دفع مسئولية المعلم:

الأصل في القرائن القانونية أن تكون غير حاسمة بحيث يجوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات، فلايوجد ما يمنع من قيام المعلم من دفع مسئوليتة سواء القائمة علي خطأ مفترض أو خطأ واجب الإثبات وذلك علي النحو التالي:

أولاً: دفع مسئولية المعلم القائمة علي خطأ مفترض:

يقتصر نطاق هذا النوع من المسئولية علي ما قررته المادة (١٧٣) مدني مصري من إفتراض خطأ المعلم في الرقابة ومن ثم إفتراض مسئوليته عندما يسبب التلاميذ ضرر للغير بفعلهم الغير مشروع أو الضار وقت أن يكونوا مشمولين برقابته، ولكي يدفع المعلم المسئولية المفترضة عن نفسه عليه أن يثبت بكافة طرق الإثبات أحد أمرين وهما:

- نفي الخطأ المفترض في الرقابة:

يستطيع المعلم المكلف بالرقابة أن يدرأ عن نفسه المسئولية بنفي الخطأ من جانبه وذلك بإحدي طريقتين:

١- إثبات أنه قام بالقدر الواجب من الرقابة.

٢- إثبات إستحالة أدائه لواجب الرقابة أثناء حدوث الضرر.

- نفي رابطة السببية بين الخطأ والضرر:

وحيث أن مسئولية المعلم إنما تنعقد عن فعل إرتكبه التلميذ الخاضع لرقابته فإن هذا المعلم يستطيع نفي رابطة السببية بين خطأه المفترض في الرقابة وما أصاب الغير من ضرر بأحد طريقين:

الأول: أن يقطع رابطة السببية بين خطئة في الرقابة، وبين وقوع العمل غير المشروع أو الفعل الضار من التلميذ، بأن يثبت أن الفعل قد وقع فجأة.

الثاني: أن يثبت أن سبباً أجنبياً بالنسبة إلي التلميذ مرتكب الفعل الضار فيرد الحادث ذاته إلي سبب يكون أجنبياً بالنسبة إلي التلميذ كالقوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو فعل الغير (أسامة أحمد بدر، ١٩٩٩، ص: ٤٦٤- ٤٩٥).

ثانيا: دفع مسئولية المعلم القائمة علي خطأ واجب الإثبات:

يقتصر نطاق المسئولية القائمة علي خطأ واجب الإثبات، علي ما يقع للتلاميذ من أضرار، ويمكن للمعلم التخلص من مسئوليته القائمة علي الخطأ واجب الإثبات من خلال الوسائل القانونية التالية:

- وسائل نفي الخطأ بتبرير الفعل الضار:

المعلم هنا يقوم بتبرير الفعل الضار، وقد نص القانون المدني المصري علي ثلاثة أسباب تبرر الخطأ وهي: الدفاع الشرعي، حالة الضرورة، تنفيذ المعلم أمر رئيسه (جابر فهمي عمران ، ٢٠١٥، ص: ١٥٧- ١٦٨).

- وسائل نفي رابطة السببية:

إن ما يراد بالسببية هنا، هو أن خطأ المعلم، المتمثل في القصور في الرقابة، هو الذي سبب الضرر، ويمكن للمعلم قطع رابطة السببية بين فعله والضرر بأن يثبت مباشرة أن الضرر إنما نشأ عن سبب أجنبي، لايد له فيه، والذي يتمثل فيما يلي:

١- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ ٢ - خطأ المضرور ٣- فعل الغير

❖ أثر إنعقاد مسئولية المعلم:

إن الأثر الذي يترتب علي ثبوت المسئولية هو التعويض، فإذا توافرت أركان المسئولية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية، تحققت المسئولية، وترتب علي ذلك أن يلتزم المسئول أو المخطئ بتعويض الضرر الذي حاق بالمضرور، وفي الغالب تكون وسيلة المضرور للحصول علي التعويض هي دعوي المسئولية (محمد أحمد سلام ، ٢٠١٦، ص: ٧٧).

❖ ماهية المدونات الإلكترونية ومفهومها:

ومما لاشك فيه أن الأخذ بالتكنولوجيات المستحدثة وتوظيفها في العملية التعليمية أصبح خياراً إستراتيجياً تعتمده المؤسسات التعليمية والتربوية لتحقيق أهدافها والإرتقاء بمستوي التعليم والمتعلمين في ظل التحديات التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والتي أدت إلي كسر الحواجز الجغرافية والزمانية في العالم.

وتعد المدونات الإلكترونية إحدي التقنيات التي أفرزتها تكنولوجيا الجيل الثاني للويب (Web ٢.٠) بهدف السماح لأي مستخدم للشبكة أن يقوم بنشر محتوي معين من خلال صفحة ويب يوفرها أحد المواقع التي تقدم خدمة التدوين المسترسل عن الأفكار، والإنتاج الأدبي والموضوعات المتخصصة في مجال معين وتعمل المدونات بواسطة نظام الكتروني لإدارة المحتوي، وآلية لأرشفة المدخلات القديمة، وتحتوي علي نصوص وصور وروابط الكترونية لربطها بالمواقع ذات العلاقة (مبروكة عمر محيريق، ٢٠١٦، ص:١٢).

ومن ثم فإن المدونة في أبسط صورها أشبه بموقع مصغر علي الشبكة العنكبوتية مكون من عدد محدد من صفحات الويب تخصص لشخص بعينه يعرف باسم "مدير المدونة"، بغرض نشر مادة معينة عليها تسمي تدوينات وهذه المادة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية تعرض علي صفحات المدونة من خلال نظام خاص لإدارتها وتنظيمها وعرضها، يعمل علي نشر موضوعاتها مؤرخه ومرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً يتحكم فيه صاحب المدونة

بحيث يتم أرشفة الموضوعات القديمة ونشر الموضوعات الأحدث، ويتاح لأي مستخدم للشبكة الدخول عليها وزيارتها والإطلاع علي محتوياتها وقراءتها وكتابة تعليقه عليها لصاحب المدونة.

وتعتبر المدونات الإلكترونية من الأدوات التكنولوجية التفاعلية المفيدة في رفع مستوي الكفاءة المعرفية والنقدية والإبداعية والتعاونية للمستفيدين منها، وهذا هو السبب وراء سرعة إنتشارها وتوظيفها في مختلف المجالات ومن بينها مجال التعليم ،هذا ويطلق علي المدونات التي تستخدم في العملية التعليمية مسمي المدونات التعليمية، وهي نوع من المدونات التي يديرها المعلم بالنسبة للمتعلمين ويساعد هذا النوع في إعطاء الفرصة للمتعلمين لتنمية مهارة القراءة والفهم وتعزيز المواد الدراسية لديهم بوضع لينكات وروابط مرتبطة بها ويعمل هذا النوع بمثابة مورد لروابط التعليم الذاتي للمتعلمين عن طريق إعطاء روابط إختبارات لهم وروابط للملفات الصوتية والمرئية المرتبطة بموضوع الدراسة ويتم تفاعل المتعلمين مع المواقع والروابط، كما توفر معلومات عن المنهج وتذكر الطلاب بالواجبات والتكليفات وموضوعات النقاش المقبلة وتتناول النقاط الصعبة التي تواجه الطلاب.

وتُعرف المدونات التعليمية بأنها نوع من أنواع المدونات تمثل موقعاً تعليمياً مصغراً علي الشبكة العالمية (الإنترنت) يخططها ويصممها أستاذ المقرر الدراسي من أجل تحقيق أهداف تعليمية وتربوية محددة أو لخدمة تدريس مقرر دراسي معين، وتتألف المدونة التعليمية الإلكترونية من مجموعة صفحات ويب (web)، تتيح تدوين ونشر المحتوي والأنشطة التعليمية والتربوية، بحيث تكون مؤرخة ومرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب المشاركات وتعطي فرصة للإتصال والتفاعل بين الطلاب مع بعضهم ومع أستاذ المقرر الدراسي، وتبادل الخبرات والأفكار وإبداء الآراء حول موضوعات دراسية معينة (إبراهيم عبد الوكيل الفار، ٢٠١٢، ص: ٨٤).

❖ أنواع المدونات الإلكترونية:

للمدونات أنواع وأشكال وصيغ مختلفة وعديدة وبمراجعة بعض الأدبيات التي عالجت أنواع المدونات ، لوحظ أنها صنفت المدونات الإلكترونية في ضوء معايير متعددة منها ما يلي:

الهدف من المدونة: وتنقسم المدونات تبعاً للهدف من إنشائها إلي مدونات شخصية، سياسية، مؤسسات وشركات، إقتصادية، إخبارية، رياضية، تقنية، قانونية، تعليمية والتي تنقسم بدورها إلي مدونات المعلم، ومدونات المتعلم، ومدونات الفصل.

شكل المدونة ومحتواها: تنقسم المدونات الإلكترونية تبعاً لشكل ومحتوي المدونة إلي مدونات كتابية، مدونات الفيديو، مدونات الصور، مدونات صوتية، مدونات الروابط، وهناك المدونات الإلكترونية المنوعة وتعتبر مزيجاً من أنواع المدونات المذكورة أعلاه.

تكلفة المدونة: وتصنف إلي المدونات المجانية، والمدونات المدفوعة.

❖ مكونات المدونة الإلكترونية:

تختلف مكونات المدونات الإلكترونية تبعاً للهدف من إنشائها وسنعرض هنا لمكونات المدونة الإلكترونية التعليمية :

الرابط الإلكتروني الدائم للمدونة (URL) علي شبكة الإنترنت، بحيث يُمكن ويُتيح للطلاب الوصول إلي موقع المدونة التعليمية الإلكترونية بسهولة.

العنوان أو الترويسة الرأسية: ويحتوي علي عنوان المدونة ووصف المدونة، وقد يشمل شعاراً للمدونة، ورسالة ترحيبية.

التدوينات: وهي قوام المدونة وتضم الموضوعات التي يتألف منها محتوي المقرر ، ويتضمن كل موضوع المادة العلمية التي تعالج عناصره المختلفة بالإضافة إلي بعض الأنشطة التعليمية التي يتم توظيفها لتحقيق أهداف المقرر.

الأرشيف: ويقوم بحفظ الموضوعات والمشاركات التي تم نشرها في المدونة بحسب تاريخ النشر.

روابط لمواقع الكترونية أخري: وهي عبارة عن روابط لمواقع تعليمية وفيديوهات ومقالات لإثراء خبرات الطلاب التعليمية فيما يتعلق بموضوعات المحتوي وعناصره المختلفة.

التعليقات: وهي المشاركات التي تعبر عن آراء وأفكار الطلاب حول موضوعات المحتوي من خلال الإستجابة للأنشطة التعليمية التي تعقب عناصره.

مربع البحث: ويساعد الطلاب في البحث عن الموضوعات التي تم نشرها في المدونة.

أيقونات:هي أيضا شئ شبيه بالروابط، إلا أنها روابط محددة الوظائف كأيقونة البحث داخل محرك بحث جوجل أو أيقونة تحميل الكتب أو أيقونة توضيح التاريخ والوقت.. إلخ.

الخلاصة (قارئ الأخبار Rss) ويعد أهم مكونات المدونات التعليمية الحديثة بوصفة قارئ يعلم الطلاب بالموضوعات الجديدة المضافة فيها بمجرد إضافتها.

أهمية توظيف المدونات الإلكترونية في العملية التعليمية:

توصف المدونات الإلكترونية بأنها الثورة الثانية في عالم الإنترنت بعد البريد الإلكتروني وأسرعها نمواً وإنتشاراً وأشدها أثراً في المتعلمين في جميع المراحل التعليمية عامة والمرحلة الجامعية خاصة وذلك لما تتمتع به المدونات من مزايا تسهم في تفعيل العملية التعليمية وتحقيق العديد من الفوائد التربوية منها ما يلي:

- **أنها توفر بيئة تعلم تعاونية تفاعلية وحيوية علي درجة عالية من المرونة والكفاءة تشد إنتباه المتعلم وتجذبه إليها حيث يتشارك كل من المعلمين والمتعلمين بالأفكار والخبرات، هذا فضلا عن كونها وسيلة فعالة للتعاون والمشاركة بين مجموعة من الطلاب حول قضية ما أو نشاط تعليمي ومن ثم تعمل المدونات علي تنمية مجتمعات التعلم وتطويرها من خلال الحوار و النقاش بين المتعلمين.**
- **سهولة التعامل مع المدونة وإستخدام الأنشطة المتنوعة علي صفحاتها يوفر فرصاً أفضل للتفاعل، ويزيد من مستوي التحصيل الدراسي والدافعية نحو التعلم لدي الطلبة، حيث تسمح المدونة الإلكترونية بعرض المحتوي ونشره بشكل غير متزامن عبر الويب من خلال توظيف واجهات مستخدم بسيطة، تسمح بسهولة الحفاظ عليه أو إضافة مدخلات جديدة ، مع مزايا إدراج الرسومات والوسائط المتعددة والفيديو والصوت بالإضافة إلي النص، الذي يعد جانباً مهما من المدونات، وهو ما يسهم في رفع كفاءة عملية التدريس وتعزيز عملية التعليم والتعلم.**
- **المدونات الإلكترونية وسيط قابل للتداول والتناول يساعد الطلاب والمعلمين للتعرف علي ما يجول في أذهانهم حيث تتيح المدونات فرص تبادل وجهات النظر بين المتعلمين من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعليق والتأمل في الموضوعات المطروحة، كما تساعد المتعلمين علي تنظيم أفكارهم عند الكتابة والمقارنة بين أفكارهم وأفكار الآخرين وهذا من شأنه أن يسهم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي والناقد وتطوير القدرات الكتابية والقرائية لدي الطلاب.**
- **توفر المدونات الإلكترونية بيئة تعليمية ديموقراطية تسمح للطلاب بالتفاعل الإجتماعي حيث ينال المتعلمون فرص متساوية للمشاركة بأفكارهم وخبراتهم**

والتعبير عن آرائهم حيال الموضوعات المطروحة للدراسة والمناقشة وهو ما يسهم في تنمية العديد من المهارات الإجتماعية مثل إحترام رأي الآخرين، والنقد البناء، والحرية في إبداء الرأي، وتقبل النقد، ومن ثم دعم الجانب الإجتماعي للعملية التعليمية.

- **إستخدام المدونات الإلكترونية فى العملية التعليمية يعزز المسئولية الفردية حيث تتيح المدونة للطالب فرصة البحث عن المعلومات بنفسه وكذلك كتابتها بأسلوب مميز وقراءة مايكتبه الآخرون وتقييمه ومن ثم تعويد الطالب على تحمل مسئولية تعلمه كما ترفع من درجة محاسبة الفرد لنفسه.**
- **يوفر إستخدام المدونات فى التعليم فرصة لتقديم التغذية الراجعة الفورية والمستمرة من قبل المعلم، هذا فضلا عن أنها تمكن المعلم أو أستاذ المقرر الدراسى من تقييم مدى إستيعاب الطلاب لموضوعاته، والذى يستشفة المعلم من خلال المناقشة بين الطلاب على صفحات المدونة أو من خلال مناقشتها معه (مبروكة عمرمحيريق ، ٢٠١٦، ص:١١٥-١١٧).**

التوصيات: **وفي ضوء ماسبق يمكن التوصية بما يلى:**

- **إدراج مقرر للثقافة القانونية ضمن برامج إعداد الطالب المعلم يستهدف توعية الطلاب بالمبادئ القانونية الخاصة بمهنة التعليم وبأبعاد وجوانب مسئولية المعلم المدنية المهنية.**
- **تنظيم برامج توعوية للمعلمين يتم الإستعانه فيها بمتخصصين من رجال القانون لنشر الوعى القانونى لدى المعلمين بمسئولياتهم المهنية وما لهم من حقوق وما عليهم من إلتزامات.**
- **قيام الإدارة العامة لتدريب المعلمين بالتعاون مع وزارة العدل باعداد كتيبات إرشادية تتضمن القوانين المنظمة لمهنة التعليم ولمهام المعلم وإختصاصاته الوظيفية وتوزيعها على المعلمين**
- **توظيف مقرر تكنولوجيا التعليم لتنمية وعى الطالب المعلم بمستحدثات تكنولوجيا التعليم وتنمية مهاراتهم فى إستخدامها وتوظيفها فى العملية التعليمية ومنها المدونات الإلكترونية**
- **عقد دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على تصميم المدونات**

الإلكترونية وإستخدامها فى تنفيذ مقرراتهم الدراسية

- **إعداد أدلة إرشادية لأعضاء هيئة التدريس لتوضيح الكيفية التى يتم من خلالها إنشاء المدونات ونشرها**

المراجع

- إبراهيم عبدالوكيل الفار (٢٠١٢). **تربويات تكنولوجيا القرن الحادى والعشرين : تكنولوجيا ويب (٢.٠)**. ط الثانية. طنطا: الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات .
- أحمد الطبل (٢٠١٦). أهمية الثقافة القانونية وكنوزها. مقالات قانونية متاح فى http:// www.arbsoc. Com/ the – legal – culture
- أحمد شعبان محمد طه (٢٠١٠). **المسئولية المدنية عن الخطأ المهنى لكل من الطبيب والصيدلى والمحامى والمهندس المعمارى**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- أحمد محمد عطية محمد (٢٠٠٧). **المسئولية المدنية للمعلم دراسة مقارنة بالفقه الإسلامى**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعى.
- أسامة أحمد بدر (١٩٩٩). **النظرية العامة لمسئولية المعلم المدنية فى مبادئها القانونية وأوجهها العملية دراسة فقهية قضائية فى القانون المدنى المصرى مقارناً بالقانون الفرنسى**. الإسكندرية: .دار الجامعة الجديدة
- جابر فهمى عمران (٢٠١٥). **المسئولية القانونية للمعلم دراسة مقارنة**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة
- رجب بن على العويسي (٢٠١١). **الوعى القانونى للمعلمين**. أبوظبى: دار الكتاب الجامعى
- عبد الرزاق أحمد السنهوري (٢٠٠٣). **الوسيط فى شرح القانون المدنى، الجزء الأول نظرية الإلتزام بوجه عام، مصادر الإلتزام (العقد – العمل غير المشروع – الإثراء بلا سبب – القانون)**. الاسكندرية: منشأة المعارف، تنفيح المراغى، أحمد مدحت.
- عبدالعظيم صبرى عبد العظيم (٢٠١٦). **استراتيجيات وطرق التدريس العامة والإلكترونية**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- عز الدين الدناصوري و عبدالحميد الشواربي (١٩٩٧). **المسئولية المدنية فى ضوء الفقة والقضاء**، الطبعة السادسة.
- مبروكة عمر محيريق (٢٠١٦). **المدونات الإلكترونية ورهانات الإعلام الجديد**، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
- محمد أحمد سلام (٢٠١٦). **المسئولية المدنية بين الشريعة والقانون طبقاً لوثيقة الكويت للنظام المدنى الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الطبعة الثالثة ٢٠١١م والقانون المدنى المصرى رقم ١٣١ لسنه ١٩٤٨م**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد توفيق سلام (٢٠٠٠). وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية. دراسة ميدانية. المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

- محيى محمد مسعد (٢٠٠٨). **أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنسان فى عصر العولمة.** الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث
- منى محمد السيد الحرون (٢٠١٣). الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. **مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس،** ج٤، عدد ٣٧، مايو
- نبيل جاد عزمي (٢٠١٥). **بيئات التعلم التفاعلية.** ط٢. القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.